٢ ـ ان تطبيق هذا « الامتياز » محدد فقط بالسكان المبعدين سنة ١٩٦٧ وليس منذ تلك السنة ٠

٣ ـ كما يحق لاسرائيل استخدام حق « النقض » بحق عودة اي من المبعدين ٠

كما ان ربط السماح بعودة المبعدين باجراءات لمنع الاضطرابات وتعكير صفو الامن يمنح اسرائيل السلاح الشرعي بحيث تبرر رفضها السماح لاي فلسطيني ، تعتقد انه غير مرغوب فيه لاسباب سياسية ، على اساس امني ٠

اضافة الى ذلك فان اسرائيل وضعت بشكل غير مباشر مقياسا اخر تعمل على تطبيقه لتحدد مجال تطبيق عودة السكان الفلسطينيين ، فهي تسعى لاثارة الحياة الاقتصادية كعنصر اخر من بين ما تعتمده لتحديد الذين يسمح لهم بالعودة ٠ ولقد اشار دايان في مؤتمر صحفي عقده يوم ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ عقب عودته من كامب ديفيد عندما ذكر انه يعتقد ان نحو ١٠٠ر٠٠٠ من الذين غادروا الضفة والقطاع سيعودون ٠ غير ان موقف اسرائيل سيكون لاحظا ما اذا كان يمكن لهؤلاء ان يعيشوا اقتصاديا « نحن لا نريد مزيدا من المخيمات الفلسطينية » حسب قوله (٢٥)٠

ان الطلاب الذين يدرسون تاريخ فلسطين يلاحظون السخرية في ان اسرائيل تثير مبادىء القدرة على الاستيعاب من ضمن العمل على تحديد عودة السكان الى ارضهم ٠ ذلكان الصهيونيين رفضوا في عهد الانتداب اي ربط بين عدد المهاجرين اليهود والحياة الاقتصادية في فلسطين ٠ والان عندما اصبح الامر هو البحث في عودة السكان المبعدين الى ديارهم تثير اسرائيل المبدأ ذاته الذي رفض الصهيونيون تطبيقه على المهاجرين الجدد ٠

ما بعد الفترة الانتقالية

١ ـ **اتفاق مؤجل حول كل المسائل :** ماذا عن الضفة والقطاع ما بعد الفترة الانتقالية ؟ ٠ ان اتفاقية كامب ديفيد لا تحل اي امر من الامور المطروحة ٠ انها ببساطة تؤجل كل القرارات الاساسية ٠ ولان المجتمعين فشلوا في الاتفاق حول المبادىء التي تحكم القرارات ، فلم يتوصلوا الى اكثر من نهج للبحث في هذه الامور ٠ اذ اتفقوا على تسمية اطراف هذه المباحثات (مصر ، اسرائيل ، الاردن والممثلون المنتخبون من سكان الضفة والقطاع) ، وعلى توقيت المباحثات بحيث تكون « في اسرع وقت ممكن شرط ان لا يتعدى السنة الثالثة منذ بدء الفترة الانتقالية » وتنتهي عند انتهاء هذه الفترة ٠ كما اتفق على التفاوض على بعض المسائل (تحديدا ١ ـ « الوضع النهائي للضفة والقطاع »